الصّناعات والحِرَف في فلسطين

أ.د.نعمان عاطف عمرو
جامعة القدس المفتوحة- فرع دورا الدراسي- فلسطين

المستخلص:

ظهرت الصنّاعات والحرف في فلسطين منذ ما يزيد على خمسة آلاف عام، وكانت نشأتها منذ العصر الحجري الأول؛ تلبيةً لاحتياجات الإنسان الأساسية خاصة ما يتعلق بصناعة الأواني والأدوات التي يستخدمها في يومه ورغم مرورها في العديد من المراحل منذ تلك الفترة حتى الوقت الحاضر، إلّا أنها اكتسبت العديد من الميزات أهمها: ذكرُها في الكتب السماوية، بالإضافة إلى تأثُّرها بالأوضاع السائدة في كل فترة زمنية وخاصة الأوضاع السياسية؛ الأمر الذي ساعدها في التحوّل إلى أعمال فنية مقدسة تعبر عن الهُوية الوطنية. واجهت الصنّاعات والحرف الكثير من المشاكل والتحدّيات والمعيقات التي أثرت عليها سلباً، من أهمها: الطبيعية والسياسيّة؛ فمن التحديات الطبيعية اعتمادها في مواردها الأولية على الطبيعة، أمّا السياسة تمثلت بالأوضاع السياسيّة، وكان أخطرها الاحتلال الصهيوني، ومارافقه من معيقات، وقيامه بعمليات هدفها إلحاق هذه القطاعات إلى قطاعات الاحتلال، ومنع التراخيص، وفرض الضرائب، علاوة على عدم السماح بتطوير الصنّاعات والحرف أو تصديرها.

Abstract:

Trades and crafts arose in Palestine over 5000 years ago. Its inception in the Neolithic period was merely a meeting for humans' basic needs -- particularly with regard to creating utensils and day-to-day tools. Despite going through many stages until now, trades and crafts had gained many features, the most important of which is being mentioned in scriptures and also being affected with the general atmosphere of each era -- especially the political atmosphere. All of this had contributed in turning trades and crafts into a form of sacred art that reflects the national identity.Trades and crafts faced many adversities and obstacles that had negatively affected them. The most prominent of these were

nature and politics. The natural challenges that faced trades and crafts were presented in the latter's dependence on nature for their primary resources. Political challenges were presented in the political landscape, mainly and most dangerously the Israeli occupation and its obstructions, deliberately targeting and attempting the annexation of those sectors to the occupation's, the denial of permits, taxation, and the interdiction of developing these trades and crafts or exporting them.

المقدمة:

بـدأت الصّناعـات والحـرف في فلسـطين منـذ العـصر الحجـريّ الأول، أي مـا يزيـد عـلى خمسـة آلاف عـام، وقـد هدفـت هـذه الحـرف إلى تلبيـة احتياجات الإنسـان الأول مـن صُنـع الأوانـي والأدوات التـي تسـاعده عـلى الاسـتمرار في حياتـه. وتطـوّرت الصّناعـات والحِـرف في فلسـطين بتطـور الإنسـان الأول واحتياجاتـه، ومع هـذا التطور تحوّلـت هـذه الصّناعـات والحِـرف مـن تلبيـة احتياجـات الإنسـان إلى الوصـول إلى جـودة حيـاة الإنسـان ورغـد عيشِـه. مرّت ظـروف تطورهـا بمراحـل عديـدة وواجهت تحدّيـاتٍ ومشـاكل كبـيرة، خاصّـة وأنهـا اعتمـدت عـلى المـواد الأوليـة مـن الطبيعـة التـي صنعهـا الإنسـان ونُقِـلت فيهـا المـواد الأوليـة مـن حالـة إلى حالـة ليسـتفيد منهـا الإنسـان بشـكل أكـبر وأفضـل. وقـد اكتسـبت الصناعـات والحـرف في فلسـطين ميـزةً خاصّـةً عندمـا ذُكـرت في الكتـب السـماوية حيـث جـاء في القـرآن الكريـم في سـورة الرحمـن، قولَـه تعـالى:« خَلَـقَ ٱلۡإِنسَٰـنَ مِـن صَلۡصَٰـلٖ كَٱلۡفَخَّـارِ » صـدق اللـه العظيـم. حـازت الصِّناعـات والحِـرف عـلى اهتمـام الـرّواة والقاصـيّن والعديـدة مـن الروايـات وآراء الفلاسـفة لتتحـول إلى عمـل فنـيّ مقـدس يلبّـي احتياجـات الإنسـان، ويعبّـر عـن هويتـه الوطنيـة وتراثـه العريـق. تحـاول هـذه الدراسـة توضيـح واقـع الصّـناعات والحِـرف في فلسـطين والمراحـل التـي عاشـتها، والتحدّيـات والصّعوبـات التـي واجهتهـا خـلال القـرن المـاضي، ويُـبرِز البحـث المشـكلات والمعيقـاتِ التـي اعترضـت هـذا القطـاع ومـن أهمّهـا: سياسـة الانتـداب البريطانـيّ عـلى فلسـطين وما رافقهـا مـن إجـراءات وتحدّيـات أفضـت إلى تطـور الصّناعـات الصهيونيـة الداخليـة، وأضعفـت الصّناعـات والحِـرف الفلسـطينية الأصليـة، فقـد نجـمَ عـن ذلـك حـدوث ازدواجيـة، أدت في النهايـة إلى حرمـان الصّناعـات والحِـرف مـن المـواد الخـام المحليـة. أظهـرت الدراسـة أيضـاً مـدى تأثـير الصِّناعـات والحِـرف في فلسـطين بالأوضـاع السيّاسـيّة، وبخاصّـة بعـد أن احتلّـت إسرائيـل باحتـلال (78 %) مـن الأراضي الصِّناعيـة، ومـا عليهـا مـن أدوات إنتـاج، واسـتخدمت اسـتراتيجية الإلغـاء والشـطب،

ليس فقط للصّناعات والحِرف من خلال السّيطرة على أدوات الإنتاج، بل من خلال إلغاء هُوية الشّعب الفلسطينيّ وتشريده وارتكاب المجازر المروّعةِ بحقه. تجاوزت هذه الاستراتيجية ذلك بالسّيطرة على ثلثي أدوات الإنتاج، وتشتيت ما تبقّى ليكون له مرجعيات مختلفة حدّت من تطور الصِّناعات والحِرف، وخلقت هياكلَ اقتصاديةً مشوهةً وقطاع صناعات تابع لنظيره الإسرائيليّ، ويتحكّم بذلك الحكم العسكري باعتباره أداة احتلال. حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية بعد عام 1994م- جاهدة- النهوض بقطاع الصِّناعة والحِرف من خلال سنّ مجموعة من القوانين التي تهدف إلى إيجاد بيئة استثمار، ورغم انتعاش الصِّناعات والحِرف، إلّا أنها اصطدمت بالتقلّبات السيّاسيّة والمعيقات التي وضعتها دولة الاحتلال، والتي تهدف إلى احتواء التطور الصِّناعيّ والحفاظ على الأرض الفلسطينية سوقاً استهلاكيةً لصناعاتها بصورة حصريّة.

فلسطين الموقع:

تقع فلسطين في الغرب من قارة آسيا بين خطيّ عرض (29.30) و (33.15) شمالاً، وبين خطيّ طول (34.15) و(35.40) شرقي خطّ غرينتش، وهي القسم الجنوبيّ الغربيّ من بلاد الشام.يَحدّ فلسطينَ من الغرب البحر الأبيض المتوسّط بساحلٍ طوله (224كم^2)من الشّرق سوريا بطول حدود(70كم^2) ومن ثّم الحدود الأردنية بطول حدود (60كم^2)أمّا من الشّمال فتحدّها الجمهورية اللبنانية وسوريا بطول حدود (79كم^2)، ومن الجنوب سيناء وخليج العقبة بطول حدود(240كم^2)[1].جرى ترسيم الحدود بين فلسطين وسوريا ولبنان حال إبرام اتفاقٍ فرنسيٍّ بريطانيٍّ فور الانتصار في الحرب العالميّة الأولى بتاريخ 1920/12/23م، وتجدر الإشارة إلى أنّه طرَأ تعديل على الترسيم عام 1922-1923م إثْرَ صدور صكّ الانتداب البريطانيّ على فلسطين، واستناداً إليه أدخلت ضمن حدود فلسطين بعض الأراضي السّورية الغربية من نهري بانياس والحاصباني، وإلْحاق بعض القرى اللبنانيّة القريبة من النهر الليطاني[2]وتبلغ مساحة فلسطين الكلّية (27009كم^2).بلغَ عدد السكان في فلسطين التاريخية سبعة ملايين فلسطينيّ، مقيمين فيها حالياً، بواقع ثلاثة ملايين في الضّفة الغربية، و مليونين منهم في قطاع غزة ومليون فلسطينيّ في الأراضي المحتلّة عام 1948م هذا من أصل ثلاثة عشر مليوناً وتفيد الاحصائيات بوجود ثلاثة عشرَ مليون فلسطينيّ مشتتّين في العالم عقبَ الأحداث التي عصفت بفلسطين في هذه الفترة[3].

إنّ المتتبع لتاريخ فلسطين وجغرافيّتها يجد أنّ الحياة بزغت فيها

منذ العصر الحجري القديم، كما أنّ تنوع التضاريس - فيها من حيث السهول الساحلية والداخلية، والجبال والأغوار التي تعدّ امتداداً لحفرة الانهدام الأفروآسيوي، وفيها الصّحارَي - بالتزامن من هذا مع وجود مناخٍ معتدلٍ وكميّة أمطارٍ مناسبة جعل أرضها زراعيّة خصبةً ومتنوعةً المنْبت، فكانت هذه البيئة ملائمة لعيش الإنسان منذ نصف مليون عام تقريباً، أي منذ العصر الحجري القديم حسبما ظهر من الآثار المُكْتَشَفة التي استخدمها الإنسان في ذلك الزمان القديم[4].

أمّا الصِّناعة والحِرَف في فلسطين، فقدجاءت لتلبية احتياجات السّكان، ولتحسين ظروف حياتهم في توفير أدوات يستخدمها لتسّهلَ عليه معيشته وحياته من جهة، وتضمن له استمرار البقاء من جهة ثانية، هذا ما تمّ اكتشافه عن طريق ما عُثر عليه من آثارٍ في فلسطين.

الصّناعات في فلسطين:

إنّ ملامح الاقتصاد في فلسطين في ضَوْء التضاريس والمناخ وكميّة الأمطار تُظهر أنّ فلسطينَ بلدٌ زراعيٌّ بامتياز، إلّا أنّ هناك ظروفاً داخليةً وخارجيّةٍ جعلت من الزراعة زراعةً بدائيةً بشكلٍ رئيس، فضلاً عن ذلك، فقد أرهقتها الإقطاعيات والحروب[5]. بقيت هذه السِّمة تُخيّم على القطاع الزراعيّ، حتى نهاية الدولة العثمانيّة، ولا سيما أنّ الحرب العالميّة الأولى أضافت إليها فقراً وبؤسًا وبدائيةً، ظلّت هذه سمةً للاقتصاد الزراعيّ، حتّى دخول القوات البريطانية إلى فلسطين مع ظهور طفيف لبعض الصّناعات الزراعية، وكان هذا التطور يتّجه إلى إشباع الحاجات العائلية والأسرية، خاصّة وأنّ هذه الصِّناعات كانت ذات طابعٍ بيتيٍّ متناهية الصِّغر.

ومن أهمّ هذه الصِّناعات: صناعة الصّابون والزيوت، والعِنَب، وطحن الحبوب، وصناعة النسيج، والخشب، والحِدادة، ودباغة الجلود[6].كانت هذه الصِّناعات والحِرف ضمن الموروث الثقافيّ الدينيّ بدليل قوله تعالى: «خَلَقَ الإنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ۝ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ»[7]،أمّا كونها ضمن التراث فقد وضحها ابن خلدون في المقدمة حيث قال « اعلم أنّ الصِّناعة ملكة في أمرٍ عمليٍّ فكريٍّ وبكونه، عمليةً فهو حسبمائيٍّ محسوس» [8].

أمّا التّعريف العمليّ للصِّناعة فثمّةَ وفرة في التعريفات للصّناعة وأنواعها وآثارها وأهمّيتها، ورغم وفرتها، فهي لا تخرج عن ثلاثة مفاهيم أساسيّة اشتملت على المعنى العلميّ لها، وهي:

أ. حالة استخراج المواد الخامّ من باطن الأرض، ويُطلق عليها الصِّناعات الاستخراجيّة.

ب. حالة تحويل المواد الأولية في حالتها وشكلها إلى حالة أخرى، وبشكل آخر أكثر فائدة للإنسان، ويُطلق عليها الصِّناعات التحويلية.

ج. حالة إنتاج الطاقة من أحد مصادر الوقود كالفحم والغاز الطبيعيّ، أو من المساقط المائية أو من الانشطار النووي ويُطلق عليها صناعة إنتاج الطاقة[9]، مع العلم بأن المرحلة الأكثر تطوراً، وهي المنشآت الصِّناعيةِ تُعرّف على أنها «الوحدة الاقتصادية التي تُنتج سلعةً أو مجموعةً من السلع والخدمات، ويتمّ إدارتها بواسطة مالك لوحدةٍ إداريةٍ واحدةٍ، تقع ضمن منطقةٍ جغرافيةٍ واحدةٍ، وقد تمتدّ إلى مساحاتٍ جغرافيةٍ أكبر في حال فتح فروع جديدة تمارس نشاطاً صناعياً في مجالات الصِّناعات الاستراتيجية أو التحويلية أو غيرها» [10].

اكتسبت هذه التعريفات أهميّـــتها من خلال إضفاء شرعيّةٍ أمميّةٍ عليها بتعريف الأمم المتّحدة، والذي يُعدّ أكثر شمولاً؛ حيث وصفها بأنها « عملية تحويل موادَّ عضوية أو مواد غير عضوية في أثناء عملياتٍ ميكانيكيةٍ أو كيميائيةٍ إلى منتجات أخرى، سواءً أنجزت بواسطة آلياتٍ ميكانيكيةٍ أو الأيدي، بغضّ لنظر عن مكان إنجازها، سواءٌ في مصنع أو ورشة أو بيت، وبغضّ النظر عن كيفية بيعها بالجملة أو بالمفرق[11].

المراحل التي مرّت بها الصّناعات الفلسطينية:

إنّ التغيـرات المتتالية التـي مـرّت بهـا الصّناعـات الفلسـطينية جعلتهـا غـيرَ قـادرةٍ عـلى بنـاء تجربـةٍ تراكميـةٍ طويلـةٍ الأجـل تؤثّـــــر في جودتهـا ومسـتوى أدائهـا بشـكلٍ عـام، وللوقـوف عـلى المؤثّـــرات السـلبية في قطـاع الصِّناعـات لا بـدّ مـن التطـرق إلى المراحـل التـي مـرّت بهـا هـذه الصِّناعـات، وهـي متسلسـلة مـن حيـثُ المـدةُ الزمنيـةُ عـلى التّـوالي:

أولاً : الصِّناعات الفلسطينية فترة الانتداب البريطاني 1922-1948م:

فمنـذ الأيـام الأولى للانتـداب ظهـرت ملامـح التطـور عـلى قطـاع الصِّناعـات الفلسـطينية، متأثـرةً بالمتغـيرات التـي أحدثتهـا سـلطات الانتـداب البريطانـي في أثنـاء سياسـتها في تمكـين الحركـة الصّهيونيـة لبنـاء وطـنٍ قومـيّ لهـا في فلسـطين واتّـــخاذها العديـد مـن الإجـراءات التـي مـن أهمهـا:

أ- ألغت الامتيازات الأجنبية في فلسطين، الأمر الذي خلقَ واقعًـا جديدًا.

ب- فتحت أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين في عشرينيّـات القرن المنصرم وسمحت لأعدادٍ هائلة من اليهود بالقدوم إلى فلسطين.

ت- سمحت باستثمار المهاجرين الصّهاينة والإسهام بما لديهم من خبراتٍ صناعيةٍ ورؤوسِ أموال، الأمر الذي نتج عنه منافسة مع أهل البلاد الأصليين، [12]ورغم الزيادة في عدد المنشآت التي بلغ عددها أيام الحرب العالميّـة الأولى - قبل الانتداب البريطانيّ – (تسعمائة وخمسةً وعشرين) منشأة أصبح عددها(ألفين ومائتين وثلاثاً وتسعين) منشأة في نهاية عشرينيّات القرن الماضي، إلّا أنّ هذا الازدهار تعّرض إلى نكسةٍ مردّها المعيقات التي واجهها من قِبل الحركة الصّهيونية التي استفادت من سياسة الانتداب

البريطاني، وانحيازه إلى الحركة الصّهيونية، مستغلّـــــةً الأوضاع السيّاسيّة السائدة في فلسطين[13]. فالإجراءات البريطانية نتج عنها ظهور الثنائية في الاقتصاد الفلسطينيّ بشكلٍ كُلّـــي، ولاسيّما فيما يخصّ الصِّناعات، حين أتاحت الإجراءات لرأسمال الحركة الصّهيونية بالدخول إلى القطاعات الاقتصادية الفلسطينية كافةً.

أمّـــا بالنّـــسبة إلى الصناعات، فإن الثنائية حَدّت من التطور الرأسمالي المحلي لبدائية المنشآت، وعدم قدرتها على المنافسة أمام الرأسمال الصّهيونيّ ذي الطبيعة التنافسيّة الاحتكارية، حيث إنّها بدأت بالسيطرة عليها –وإقامة المستوطنات وتهويدها – ومن ثمّ بدأت بتهويد العمل آخذةً بالتركيز على الصِّناعات المشابهة للصِّناعات الفلسطينية لإخضاعها وإخراجها من السّوق بهدف الاحتكار والسّيطرة على أدوات الإنتاج في فلسطين [14].

الإجراءات الفعلية للانتداب البريطاني التي عززت الثنائية ومنها:

أ. فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الأمر الذي مهّدَ الطّريق لمئات الآلاف من المهاجرين إلى فلسطين[15].

ب. إعفاء الاستثمارات الصّهيونية من الرسوم الجمركية على السّلع الإنتاجية والموادّ المستوردة، وإعفاء المؤسّسات الصِّناعية من الضّرائب، واعتماد ميزانية القوات المسلحة البريطانية التي تُقدر بـــ (100 ألف جنيه) وذلك عن طريق تحويلها ما لديها من الاستهلاك والتمويل كدعمٍ للصَّناعات الصّهيونية

ج. إفساح المجال للصّهيونيةً من استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية، ولا سيّما أنها حرمت الرأسمال المحلّيّ منها، إضافة إلى إنشائها بنيةً تحتيةً تتلاءم واحتياجاتِ رأس المال.

أمّـا مـن الجانـب الآخـر، فقـد وضعـت العقبـات والعراقيـل أمـام الرأسـمال المحـلّيّ[16] حيـث أفضـت هـذه الإجـراءات إلى انقسـام الاقتصـاد الفلسـطينيّ إلى قطاعين الأول: فلسـطينيّ محـلّيّ كبـير نسـبياً، و ذو سـماتٍ زراعيّـةٍ لكنّـــه غـير مُتقـدمّ، وغير مُتطـوّر نوعـاً مـا مرتبـط فقـط بالسـوق المحـلّيّ وكفاءاتـه منخفضـة، وإنتاجيتـه قليلـة، وأجوره متدنيّـــة.

أمّـا القطـاع الثانـي: فهـو يهـوديّ وصغـير نسـبياً، متطـور وذو سـماتٍ صناعيّـةٍ أو تعدينيّـــة أو زراعيّـــة فهـو حديـثٌ ومرتبـط بالمسـتعمرات بشـكل مبـاشر، إذ إنّـــه جيـبٌ أجنبـيّ يعتمـد عـلى الرأسـمال الأجنبـيّ، ويتسـم بارتفـاع الكفـاءة والإنتاجيّـة والأجـور المرتفعـة.وفي ظـلّ عـدم ارتبـاط هذيـن القطاعـين مـع بعضهمـا البعـض إلّا في أقـلّ الإمكانـات والحـدود، فقـد رافـق ذلـك زيـادة مطـرّدة في نسـبة الملكيـة اليهوديـة لأرض فلسـطينيةٍ عـلى حسـاب الملكيـة الفلسـطينية، وزيـادة في الكفـاءة والإنتـاج والارتبـاط بالأجنبـيّ فيمـا يُعـرف بالسّـيطرة عـلى أدوات الإنتـاج.

أمّـا في ثلاثينيـات القـرن المـاضي، فرغـم سـوء الأوضـاع السيّاسـيّة، إلّا أنّ

الصِّناعات سارت بخطًى ثابتةٍ، وبخاصّة فيما يتعلّق بصناعة الصّابون في مدينة نابلس وغزة، وتأسيس السّكب الفلسطينية عام 1931م، وصناعة المُربَّى في مدينة الخليل في العام 1935م، فقد شكّلت المصانع الفلسطينية في العام 1939م ما نسبته (27 %) من مجموع المصانع المقامة في فلسطين في حينه، والبالغة(1211) مصنعًا.ورغم الأحداث ولا سيّما أن الحرب العالميّة الثانية قلبت الموازين، وأظهرت الانحياز الكلّي البريطانيّ للحركة الصّهيونية، وما وضعته من عراقيلَ في وجه المصانع الفلسطينية من منع الاستيراد، وبالحظر القانونيّ الذي منع العرب من الاستثمار في الموارد الطبيعية، وقلّة رأس المال وبروز الاحتكار، [17] حتى أن عزّزت في تمكين الحركة الصّهيونية من احتلال (78 %) من الأراضي الفلسطينية بتاريخ 15/5/ 1948م.وبسبب السيّاسات والإجراءات البريطانية على الاقتصاد الفلسطينيّ بشكل عام وعلى الصِّناعات بشكل خاص تبيّن أن الصِّناعات الفلسطينية ركزت على الصّناعات الاستهلاكية المرتبطة باحتياجات السّكان في السّوق المحلّيّ، وقليل منها اتجه إلى أسواق الدول المجاورة، مثل سوريا ومصر، ومن أبرز سمات المنشآت الصِّناعية الفلسطينية أنها صغيرة وقليلة الإنتاج والكفاءة، بينما ركّزت الصِّناعات الصّهيونية المدعومة من بريطانيا على الإنتاجية والكفاءة العالية والارتباط بالأسواق الخارجيّة، الأمر الذي نتج عنه سيطرة الصناعات الصهيونية- التي تنتمي إلى جيبٍ اقتصاديّ صغيرٍ _ على القطاع الاقتصادي المحلي والوطني[18].

ثانيا: الصِّناعات الفلسطينية منذ عام 1948-1967م:

احتوت هذه الفترة على تغيراتٍ سياسيّةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وثقافيةٍ أيضاً، نتجت عن قيام دولة الكيان الصّهيونيّ على(77.4 %) من أراضي فلسطين التاريخية رغم تقسيم ما تبقّى من أرض فلسطين إلى الدول المجاورة، حيث تبعت الضّفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وقطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية.

عملت هذه التغييرات على تفتيت وحدة الإنتاج الصِّناعي والزّراعيّ بسبب الأوضاع السيّاسيّة التي قَسّمت الأرض الفلسطينية إلى ثلاثة أجزاء تتبع إلى مرجعيات مختلفة وما رافقها من تهجير للسكان الفلسطينيين بعد النكبة، وبدأ الحديث يدور عن ثلاث مناطق مختلفة في نظامها وتطورها وظروفها المختلفة.

المنطقة الأولى: يافا وحيفا استولت عليهما العصابات الصهيونية وتميّزت هاتان المدينتان بالنّشاطات التجاريةِ والزراعيةِ والصِّناعيةِ والموانئ، وشرّدت سكانهما الفلسطينيين، وقضت على البنية التحتية الفلسطينية لصالح النشاط

الاقتصاديّ الزراعيّ والصناعيّ والخدميّ الصّهيونيّ الذي أُسِّسَ على انقاض مجتمع مهجّرٍ مطرودٍ من أرضه، وقد تمّ القضاء على كلّ المقومات الاقتصادية، وذلك إمّا من خلال التدمير أو السّيطرة المباشرة عليه من خلال ارتكاب العديد من المجازر ضدّ المدنيين الفلسطينيين ومصانعهم ومتاجرهم، حيث ركّزت استراتيجية الحركة الصّهيونية على إلغاء الوجود الفلسطينيّ في فلسطين من خلال التّهجير القسريّ، وارتكاب المجازر المروّعة بُغية إحلال اليهود مكان الفلسطينيين.

المنطقة الثانية: الضّفة الغربية:

أُتبِعَت الضِّفة الغربية بعد النكبة إلى المملكة الأردنية الهاشميّة، وكان التمايز والاختلاف في الأنماط الاقتصادية ظاهراً، إذ اعتمد اقتصاد المملكة الأردنية على الاقتصاد البدويّ باعتباره ركيزةً أساسيّة وما أنتجته من ثروةٍ حيوانية خُصص لهامَراعٍ ...إلخ.

بينما تميّز اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد السلعي الذي يتجه نحو الصِّناعات، فقد بلغ عدد المؤسّسات التي يعمل فيها خمسة عُمّال فأكثر (254) مؤسّسة لعام 1965م، وعمل فيها (3562) عاملاً[19] وكان ترتيب المشاغل الصِّناعية في الضَّفة الغربية حسب التسلسل التالي:

أ. صناعة الملابس، حيث احتلت المرتبة الأولى على الصَّناعات، وشكّلت(42.2%) من إجماليّ المؤسّسات الصِّناعية في الضَّفة الغربية.

ب. صناعة الأثاث، فقد احتلّت المرتبة الثانية بنسبة(13.6%) من إجماليّ المؤسّسات الصِّناعيّة.

ت. المنتجات المعدنية، التي غالباً ما استُخدمت في صناعة الأثاث، فقد احتلّت المرتبة الثالثة بما نسبته(9.1%) من مجمل المؤسّسات الصِّناعيّة، أما المؤسّسات الصِّناعيّة التي عمل فيها أقلّ من خمسة عُمّال فقد بلغ عددها في العام نفسه 1965م (2927) أي ما نسبته (76.2%) من إجمالي المؤسّسات الصِّناعيّة من التصنيف نفسه، ونظراً لحالة التباين والاختلاف بين الضّفة الغربية والضِّفة الشّرقية، اتخذت الحكومة الأردنية عدة إجراءات بهدف تطوير قطاع الصِّناعة في الضِّفة الشّرقية، ومنها:

أ. منح حوافزَ استثماريةٍ للمشاريع الصِّناعيّة في الضِّفة الشّرقية.

ب. تحفيز الأيدي العاملة الصِّناعيّة للهجرة بهدف العمل في الضّفة الشّرقية من النهر،(20) حيث أسهمت هذه الإجراءات في عدم تطوير القطاع الصّناعيّ في الضِّفة الغربية، وبدأت هجرة رأس المال والأيدي العاملة إلى الضِّفة الشّرقية؛ إذ أثرت الأوضاع السيّاسيّة على تطور الصِّناعة في الضِّفة الغربية سلباً.

المنطقة الثالثة: قطاع غزة:

تَـبِـــعَ قطاع غزة بعد النكبة إلى الإدارة المصرية ، وقد عانى قطاع غزة من تراجع القطاع الصّناعيّ وضعفِـــهِ في ظلّ الوصاية المصرية، وقلّة تأثيره في الإنتاج المحلّيّ العام، ولقلة عدد العاملين فيه، ركّز الأهالي على القطاع الزراعيّ رغم وجود بعض الصناعات البدائية، مثل: صناعة البُسط، ومعاصر الزيتون، ومطاحن الحبوب، وصناعة الفَخّـــار، وصناعة التبغ والحلويات والقليل من الورش الميكانيكية[21]، وبعد النكبة لم يعد بالإمكان الحديث عن تطورٍ تراكميٍّ للصّناعات الفلسطينية بشكل موحّد وعام، بل أصبح الحديث عن كياناتٍ اقتصاديةٍ وصناعيةٍ متفرقةٍ وضعيفةٍ.

ثالثاً: الصّناعات الفلسطينية بين الأعوام 1967-1993م:

أسفرت نتيجة حرب حزيران عام 1967م عن احتلال إسرائيل باقيَ الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة، لتقيمَ سلطة احتلال عسكريّ على كافة الأراضي الفلسطينية، مكّنها من السّيطرة على المعابر والحدود وفرضت حكمًا عسكرّياً على الضِّفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي مكّنها من خلال الإجراءاتِ العسكريةِ والإداريةِ والسيّاسيّة والاقتصاديةِ من التّحكم بجميع مناحي الحياة للفلسطينيين، والتّحكُّم بجميع الموارد الطبيعية، وكذلك باستيراد المواد الخامّ وتصدير المنتجات من خلال منح تصاريح أو حجبها متى أرادت. وبما أنّ الصِّناعات كانت ضعيفةً وتتبع مرجعياتٍ مختلفةً كان من السهل على الاحتلال إلحاقها بمثيلاتها الإسرائيلية لتخدم أهدافها.

وبناءً على ما تقدم عملت سلطات الاحتلال على إلحاق الاقتصاد الفلسطينيّ في الضّفة وغزة بالاقتصاد الإسرائيليّ لهدفين: الأول سياسيّ والثاني اقتصاديّ، بحيث يجعل الاقتصاد الفلسطينيّ بنواحيه كافةً وأنواعه اقتصادًا تابعًـا للاقتصاد الإسرائيليْ، بما في ذلك الصِّناعة من خلال الإجراءات العسكرية والإدارية التي ذكرتها سابقاً، والتي أدت إلى تدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام والصناعات بشكلٍ خاصّ و تسخيرها لخدمة نظيراتها في الكيان المحتل وإجهاض أيّ إمكانية لتطوير الصِّناعات الفلسطينية من خلال وضع العراقيل الماديةِ والإداريةِ أمام عملية التطوير خاصة وأنها اخضعتها لإمرة الحُـــكم العسكري للاحتلال، الأمر الذي حرمها من قدرتها على مواكبة التطوّر، [22]وكانت السّمة الغالبة على الصِّناعات الفلسطينية فترة الاحتلال الإسرائيلي التراجعُ المستمرَّ بسبب الأوضاع السيّاسيّة والمعيقاتِ التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيليّ، ويظهر ذلك من خلال تراجعها في الإسهام في الناتج المحلّيّ وتراجع عدد الأيدي العاملة بسبب الأوضاع السيّاسيّة وبخاصة في ثمانينيّات القرن الماضي في أثناء اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987م، حيث ظهر أثر إجراءات الاحتلال من خلال الحصار الاقتصاديّ وفرض إغلاقات على المدن والقرى الفلسطينية، وتكرر المشهد ذاته في الانتفاضة الثانية التي اندلعت عام 2000م بالرغم من وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث كان السبب المباشر إبرام اتفاقية باريس

الاقتصادية الانتقالية وأحداث الانتفاضة الثانية، وبلغت نسبة تراجع الصّناعات في الناتج المحلّيّ من (15.7%) إلى (12.6%) وكذلك تراجع عدد العمّال من (76918) عاملاً عام 2000م إلى (71118) عاملاً عام 2001م.

أي في العام الأول للانتفاضة بسبب الأوضاع السيّاسيّة، والحصار الإسرائيليّ الذي حدّ من عملية التطور في استخدام التقنيات، وما رافقها من عدم التطوّر العلميّ والمهنيّ، وما رافقه من تدنيّ نسبة إنتاج العامل الفلسطينيّ بسبب الحصار والعطل، مقارنة بالعامل العربيّ في دول الجوار التي بلغت نسبتها(68%) في القطاع نفسه[23].

القطاع الصناعي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية 1994-2020م:

تشير المؤشّرات الرقميّة والمهنية إلى أنّ القطاع الصِّناعيّ الفلسطينيّ هو القطاع الرئيسيّ الذي من خلاله يمكن دفع عجلة التنمية الاقتصادية في عملية التحول من الاقتصاد الزراعيّ إلى الاقتصاد الصِّناعيّ بسبب الأوضاع السيّاسيّةِ، والجغرافيةِ، فكان الاتجاه نحو تشجيع الصِّناعات المحلّية، لتعويض احتياجات السّكان من السّلع الصِّناعيّة المستوردة من خلال إنتاجِ سلعٍ محلّيةٍ ذاتِ ميزةٍ الصِّناعات، وعملت على التخلّص من آثار الماضي في الفترة الزمنية التي مارسها الاحتلال ضد الصناعات ما بين (1967-1993م) والتي واجه فيها القطاع الصِّناعيّ العديد من التحديات والصعوبات المنهجية التي أعاقت نموه وتطوره في الفترة المذكورة من خلال العديد من الإجراءات العسكرية التي هدفت إلى تدمير إمكانية تطور الصناعة بشكل خاصّ، والمجتمع بشكل عام، وكان من أهمّها إعاقة إصدار رُخص الاستثمار وفرض الضّرائب، وحاربت جميع الصِّناعات التي من الممكن أن تشكّلَ منافساً للصِّناعة الإسرائيلية[24]وأدت هذه الإجراءات إلى خفض عدد المؤسّسات من (5000) مؤسّسة من بداية الاحتلال إلى (3700) مؤسّسة في عام 1991م، أي قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي حوّل الصّناعات الفلسطينية إلى خدمة نظيراتها الإسرائيلية؛[25]إذ أفضت السّياسات الغربية إلى رفع تكلفة الإنتاج الفلسطينيّ، وخفّضت قدرته على التنافس في ظلّ الإجراءات العقابية التي تعرض لها الإنتاج من جهة ومراقبة الصِّناعات الفلسطينية من جهة أخرى.

القطاع الصِّناعي الفلسطينيّ بين الأعوام 1994-2000م:

عملت السلطة-منذ البداية-على النّهوض بالقطاع الصّناعيّ من خلال إعطائِهِ الأولويةَ في الاهتمام عن طريق ما حاز عليه من خُطط التنمية وسياساتها التي أدت إلى حدوث ازدهار ملحوظ، وأفضت إلى زيادة الاستثمار المحلّيّ والخارجيّ من خلال الدول المانحة ورأس المال المحلّيّ وقد نتج عن هذه السّياسات زيادة في إسهام الصِّناعة في الناتج المحليّ، حيث كانت نسبة

الزيـادة في هـذه الفـترة (5.2 %) عـام 1994 مقارنـة بالعـام 1993م[26]،وارتفـاع عـدد المنشـآت لتصـل إلى (11842) منشـأة، أي ليصـل معـدل الزيـادة في عـدد المنشـآت(66.1 %) مقارنـة بعـام 1993م.

تميّـزت هـذه الفـترة بالتذبذبـات ارتفاعـاً ونـزولاً، حصيلـةً للواقـع السـياسيّ والإغلاقـاتِ، حيـث تشـير الأرقـام إلى أنّ القطـاع الصّناعـيّ يتأثـر بشـكل كبـير ومباشر بالواقـع السـيّاسيّ في الأراضي الفلسـطينية، ففـي حـال الاسـتقرار السـيّاسيّ والهـدوء النسـبيّ ترتفـع معـدلات النمـوّ في القطـاع الصّناعـيّ، وتتراجـع في حـال عـدم الاسـتقرار، ويُـعزى ذلـك إلى سـيطرة سـلطة الاحتـلال عـلى حركـة المعابـر والتنقـل الداخـليّ بـين المحافظـات، واعتمـاد الصّناعـات عـلى المـواد الأولية المسـتوردة مـن الخارج.

القطاع الصِّناعي بين الأعوام 2001-2007م:

شـهدت هـذه الفـترة اضطراباتٍ سياسـيّةٍ مبعثهـا انتفاضـة الأقـصى عـام 2000م، الأمـر الـذي أدى إلى قيـام جيـش الاحتـلال الإسرائيـلي بإعـادة احتلالـه لمناطـق السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية؛ حيـث انعكـس ذلـك سـلباً عـلى الأوضـاع السيّاسـيّةِ بشـكل عـام، وعـلى قطـاع الصِّناعةِبشـكل خـاصّ، لتقييـد حركـة التنقـل بـين المـدن الفلسـطينية.

تـضرّر القطـاع الصّناعـيّ بشـكل كبـير ومبـاشر نتيجـة الممارسـات الإسرائيليـة التـي أعقبـت الانتفاضـة وممارسـة العقوبـات الجماعيـة عـلى السـكان والمنشـآت، وإعـادة احتـلال أراضي السّـلطة الفلسـطينية، وتعطيـل الحيـاة العامـة والصّناعـة بشـكل خـاص، فكانـت النتيجـة انخفـاضَ الطلـب عـلى المنتجـات الصّناعيّـة المحلّيـة، وبالتـالي انخفـاض مسـتوى المعيشـة لفقـدان عـدد كبـير مـن الفلسـطينيين عملهـم، ممّـا أدى إلى ارتفـاع معـدلات البطالـة وضعـف القـدرة الشّرائيـة للعائـلات الفلسـطينية بشـكل عـام، وهـذا مـا أوجدتـه الأحـداث السيّاسـيّة التـي منعـت العاملـين مـن الوصـول إلى أماكـن عملهـم[27].

الصِّناعات الفلسطينية في الأعوام 2007-2020م:

ذكرنـا سـابقاً أن أكثـر مـا يؤثّـر في الصِّناعـة الفلسـطينية ومـدى اسـتقرارها هـو العامـل السـيّاسيّ، خاصّـة وأنّ الصِّناعـة تحتـاج إلى اسـتثمار يولّـد الاسـتقرار، ويشـكّل عمليـة جـذب لـرأس المـال المحـلّيّ والخارجـيّ.

تشـير الدراسـات والأرقـام الإحصائيـة إلى حالـة مـن التذبـذب الكبـير حصلّـت بقطـاع الصِّناعـات في هـذه الفـترة، لتأثرهـا بمـا يجـري عـلى الأرض، حيـث بـدأت الصّناعـات بالتعـافي الحـذر مـن آثـار الانتفاضـة الثانية،حتّـى نَشِـبَ انقسـام سـياسيّ أفـضى إلى وجـود سـلطة الأمـر الواقـع في قطـاع غـزة ،عانـت الصِّناعـات مثـل بقيـة فـروع الاقتصـاد مـن تحـدٍ جديـد، أدى إلى خـروج جـزء مهـمّ مـن

الاقتصاد الفلسطينيّ والصِّناعات بشكل خاصّ من الناتج الإجماليّ الرسميّ، فأصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية تشرف على الضّفة الغربية، وسلطة الأمر الواقع تشرف على قطاع غزة منذ عام 2007م، وما رافق ذلك من آثار عن الصِّناعات التي سيطرت سلطة الأمر الواقع على عائداتها، في حين التزمت السلطة الوطنية الفلسطينية بالإنفاق على قطاع غزة، وتلا ذلك حروب عدّة شنّها الاحتلال الإسرائيليّ على قطاع غزة في الأعوام 2008م، 2012م، 2014م، وفرض حصارًا مشدّدًا على قطاع غزة الذي أضحى يعاني من حصارٍ وفقرٍ تدنٍّ في مستوى المعيشة، ونسبة البطالة عالية وعانت الصِّناعات مجدداً من حال الانفصال بين شقيّ الوطن.

عجزت جميع مساهمات السلطة الوطنية الفلسطينية والدول العربية والدول المانحة عن فك الحصار وإعادة حركة الصناعة إلى سابق عهدها.

أمّا الضفة الغربية التي هي الجزء الأكبر الذي تسيطر عليه السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد بقيت التوقّعات الاقتصادية هشّةً، نظراً للمخاوف الأمنية والاحتكاك السّياسيّ، وظلت نسبة البطالة مرتفعةًتصل إلى (19.6%) في العام 2016/ 2017م بينما النسبة في قطاع غزة هي أكثر من الضّعف، ولا تزال القيود الإسرائيلية القائمة على الواردات والصادرات وحركة البضائع والأشخاص تُعطّل تدفّقات العمالة والتجارة والقدرات الصِّناعيّة، وتعيق تنمية القطاع الخاصّ، رغم محاولات السلطة الوطنية الفلسطينية الحثيثة للخروج من هذا الوضع عن طريقتحسين جباية الضرائب، وخفض الإنفاق، يضاف إلى ذلك استمرار هجمات الاحتلال الإسرائيليّ على القطاع، والبطء في عملية الإعمار الناتجة عن الحروب السّابقة الذكر التي أدت إلى مزيد من التدهور، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانكماش حادٍّ في القطاع الخاصّ فقد تجاوزت نسبة البطالة (52%)، والفقر تجاوزت نسبته(75%) في قطاعٍ غزة [28]وما زالت نسبة البطالة في ارتفاع، والفقر أصبح يشمل شرائحَ جديدةً من السّكان.

ففي عام 2014م أفضت السيّاسة المصرية إلى القضاء على شبكة التهريب عَبْرَ الأنفاق إلى نقص حادٍّ في الوقود ومواد البناء والسلع الاستهلاكية، وتحويل من كانوا يعملون في هذا القطاع إلى البطالة،[29]وكان من أهمّ سمات هذه المرحلة التي أثرت على الصِّناعات :

1. الانقسام الفلسطينيّ عام 2007م، وانفصال قطاع غزة عن الضّفة الغربية.
2. الحروب والهجمات التي شنّتها إسرائيل على قطاع غزة خلال الأعوام 2008، 2012، 2014م، إضافة إلى الهجمات المتقطّعة بين الفَيْنةِ والأخرى حَتّى يومنا هذا.

3. السياسة المصرية المُتّـــبعة أدت إلى القضاء على الاتفاق بين قطاع غزة وسيناء ما تبعها من آثار مدّمرةٍ.
4. الحصار الاقتصاديّ البريّ والبحريّ على قطاع غزة، وتأثيره على الصِّناعات بشكل خاصّ، والاقتصاد بشكل عام.
5. ظهور أزمة الكورونا العالميّة في نهاية عام 2019م وما زالت- حتى اليوم- تُطالعنا بأعدادٍ مَـهُـــولة من الوفيات والإصابات وما تبعها من إغلاقات نجم عنها خسائرُ فادحةٌ لقطاع الصِّناعة على وجـــه الخصوص.
6. زيادة أعداد الموظفين مما أسهم في اكتساب الاقتصاد السّـــمة الحديثـــة بأن تحوّل إلى اقتصاد خدَمَـــيّ[30].
7. إسهام السلطة الوطنية الفلسطينية في تحسين قدرة الصِّناعات، ورفع جودتها من خلال مجموعة من التوصيات والقوانين الهادفة إلى توفيرِ بيئةٍ استثماريةٍ مناسبةٍ،وتحسين البنية التحتية، وانشاء العديد من المناطق الصِّناعيّة في الضّفة الغربية، إضافة إلى منطقة في قطاع غزة، مما أســـهم في تطوير الصِّناعات وازدهارها إلى حدٍّ ما بالرغم من الحصار والأوضاع السيّاسيّة.

تجـدر الإشـارة إلى أنّ الصِّناعـات تأثـرت سـلباً بالأزمـة الاقتصاديـة لعـام 2019م والناتجـة عـن احتجـاز أمـوال المقاصّـة مـن قِبـل الاحتـلال وقـد سجّـــلت القيمـة المضافـة مـن الصِّناعـات نمـــوًّا طفيفـاً بنسـبة(02%) مقارنةً بعـام 2018م وسـجّلت في الربـع الرابـع مـن العـام 2019 نمـوًّا نسـبته (4.1%) مقارنـةً مـع الربـع الثالـث مـن العـام نفسـه، ونمـوًّا طفيفـاً في الربـع الثالـث للعـام 2018م بنسـبة (08%) مقارنـةً مـع الربـع الـذي سـبقه، في حين سجّـل الربـع الأول تراجعًـا نسـبته (3.2%) مقارنـةً مـع الربـع الأول للعـام 2018م.

وفي بدايـة عـام 2020م بـدأت أزمـة كورونـا العالميّـــة تطفـو عـلى السّـطح، نتـج عنهـا تراجـع مـؤشرات الصّناعـات والأداء مـن الربـع الأول مـن العـام 2020م[31].

وشـهدت المحافظـات الفلسـطينية كافـة تراجُـعـاً حـادًا في كميـات الإنتـاج الصِّناعـيّ بنسـبٍ متفاوتـةٍ حسـب الأنشـطة الصِّناعيّـة في كلّ محافظـة، أمّـا أهـمّ المنتجـات التـي شـهدت تراجعًـا حقيقيًّـا فكانـت صناعـة المعـادن اللافلزيـة، والحجـر والرخـام، والباطـون والأسـفلت، وصناعـة الأثـاث، وصناعـة الجلـود ذات الصّلـة بصناعـة الأحذيـة، والصِّناعـات التحويليـة الأخـرى، مثـل المجوهـرات، حيـث سـجّل الرقـم القيـاسي للإنتـاج الصناعـي تراجعـاً بنسـبة (6.61%) خـلال شـهر نيسـان عـام 2020م، وانخفـاض قُـــدِّر بحـوالي(50%) في الأوضـاع الطبيعيـة[32].

أقسام القطاع الصِّناعيّ حسب النشاط الصِّناعيّ:

تـمّ تقسيم الصِّناعات في فلسطين حسب النشاط الصِّناعيّ وكانت على النّـــحو الآتـــي:

1- الصِّناعات التحويلية، وتشمل:

أ. المنسوجات التي تشكّل(16.9 %) من إجماليّ الصِّناعات التحويلية التي تشكل (79.2 %) من المؤسّسات الصِّناعية، ونسبة(80 %) من الأيدي العاملة، وتعادل (75.4 %) من الصّادرات[33].

ب. صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات التي تشكّل(13.5 %) من إجمالي الصِّناعات التحويلية.

ت. صناعة المعادن اللافلزية التي تشكّـل (12.6 %).

ث. صناعة الخشب والأثاث وتشكّل (22 %).

ج. صناعة الجلود والدباغة التي تشكّـــل (5 %).

ح. صناعة الأجهزة الكهربائية وهياكل الحديد التي تشكّـــــل (2.8 %).

يتضـح لنـا ممـا سـبق عمـق التشـوهات البنيويـة وتجذّرهـــا والتـي يعاني منهـا قطـاع الصِّناعـات الفلسـطيني[34].

2 - الصِّناعات الاستخراجية، ويُقصد بها التعدين والحجر، تقوم هذه الصِّناعات على استخراج الحجر من المحاجر.

3 - الصِّناعات الاستراتيجية، مثل، الكهرباء والغاز والمياه.

أ- صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، التي تشكّل (13.5 %) من إجماليّ الصِّناعات التحويلية.

ب-صناعة المعادن اللافلزية التي تشكّل (12.6 %).

ت- صناعة الخشب والأثاث التي تشكّل (22 %).

ث- الجلود والدباغة تشكّـــل (5 %).

ج- صناعة الأجهزة الكهربائية وهياكل الحديد تشكّـــل (2.8 %).

يتضح ممّا سبق عمق التشوهات البنيوية وتجذّرهـــا، والتي يعاني منها قطاع الصناعات الفلسطيني[35]الناتجة عن التحدّيات والإشكالات التراكميّة.

الحرف في فلـسطين:

تحظى الحَرف اليدوية في فلسطين بأهميّة فائقةٍ، كونها جزءًا أصيلاً من التراث الشّعبي الدّالّ على الهُوية الوطنية الفلسطينية التي تؤكّـــد ارتباط هذا الشّعب بأرضه عَـــبر القرون، والحفاظ عليها بُعدًا وطنياً، والاهتمام به جزء من الحفاظ على الهُوية الوطنية، وحمايتها من الاندثار، فمن الواجب حثّ المؤسّسات والأفراد على بذل مزيدٍ من الجُـــهد للعناية به في ظلّ الهجمة الصّهيونية عليه وسرقته[36].

تُــعدّ الحِرَف اليدوية إنتاجًــا لإبداعات الفنان الشعبيّ الفلسطينيّ بطرقٍ عفويةٍ بسيطةٍ تلبّي احتياجاتهِ، ويُــفصِح من خلالها عن أهداف مختلفة، فقد يكون تعبيراً عن أحاسيسه ومشاعره، وما يجيش في نفسه من تطلعاتٍ وآمالٍ لإنتاج أغراض للاستخدام الذاتيّ تلبّي احتياجاته الذاتية و الأسرية، أو لإنتاج أغراض للترفيه عن النفس، أو بهدف تلبية احتياجٍ اقتصاديٍّ يتكسّب منه ماديةً تساعده في مكافحة الفقر من أجل حياة أفضل، وتُــعــدّ هذه الحِرَف متحرّرةً تحرّرًا شبه كاملٍ من تحكّم الآلة وسيطرتها، وغير مقيد بالأساليب والنُّظم الاقتصادية الحديثة[37].

تعريف الحِرَف:

تعــرَّف الحِــرف بأنهــا «الصِّناعــات التقليديــة ذات الامتــداد التاريخــيّ التــي تقــوم عــلى تحويــل المــادة الخــامّ إلى منتــجٍ مُــــصنّع يدويــاً يعكــس طابعــاً تراثيــاً فلســطينياً»، بحيــث تحمــل هــذه المنتجــات تعابــيرَ وملامــحَ تاريخيــةً أو تراثيــةً أو دينيــةً تصنّــف بالصِّناعــات التقليديــة في فلســطين، ولهــا عــدة فــروع، منهــا:

الخــزف والزجــاج التقليــديّ، والفَخّــــار، والتطريــز النســوي، والبُســط والســجاد اليــدويّ، ومنتجــات خشــب الزيتــون، ومنتجــات الصّــدف والخيــزران، والقــشّ، والشــمع بأنواعــه[38].ومــن خــلال التمحيــص والتدقيــق تبــيّن أنّ هــذه الحــرف احتكمــت واســتندت للطبيعــة ومــا فيهــا مــن مــوادّ خــام، بالإضافــة إلى حاجــة الإنســان مــن أدوات [39]مــن هُــــنا نجــد أنّ الحِــرف والصِّناعــات التراثيــةَ عكســت الــتراث والحضــارة ، وخاصّــة الحضــارة الدينيــة التــي وفــرت لهــا الأعمــالَ اليدويــةُ التذكاريــةَ الدينيــةَ التــي يقتنيهــا السـيّاح والحُجّــــاج و بخاصّــة في مدينتي القــدس وبيــت لحــم.

تعتــبر هــذه الحِــرف ضاربــةً أعماقهــا بالتاريــخ حســبما ورد في بعــض الروايــات، وخاصّــة في مدينتــي بيــت لحــم وبيــت ســاحور التــي وُضِعــت ببراعــة، حيــث اعتمــد نَجّــاش الحبشــةعلى بنّــــائين ونَحّــــاتين وحفّــــارين ماهريــن لبنــاء قصــوره وتشــييدها وتزيينهــا، في حــين ذهبــت روايــات أخــرى إلى أنّ إبراهيــم باشــا عندمــا تــرك مــدن الشّــام السّــورية اصطحــب ثُــلّــــةً مــن هــؤلاء الحِرفيين إلى مــصر لينــشرَ فيهــا الحَــف اليدويّــةَ[40].

نســتنتج مــن هــذه الروايــات مــدى الشُّــهرة والأهميّــة التــي وصــل إليهــا الحِــــرفيون في فلســطين، ومــدى جــودة أعمالهــم.

أمّــا في العهــد العثمانــيّ، فرغــم التحديّــات التــي واجهــت صناعــة الحِــرف، فقــد زَيّــــنوا البنــادق وزخرفوهــا بالصّــدف، فالاتجــاه نحو الحــرف في فلســطين تقليد

قديم له ما يبرزه لتغطية حاجات الاستهلاك، ويوفّر فرص عمل للعديد من الفئات المهّمشة، مثل النساء، وذوي الاحتياجات الخاصّة، والمتقاعدين وغالباً من اتخذ الصّفة العائلية في الإنتاج، وبخاصّة في المدن الفلسطينية التي امتهنت الحِرف، حيث أُطلقت أسماء الحِرف على العائلات، مثل: النقّاش، والنجّار، والدبّاغ، والصّيّاغ، والجوهريّ، وغيرها[41]،ويدلّ هذا على مدى امتزاج هذه الحِرف بالواقع الاجتماعيّ للعاملين فيها، بل تعدّى الأمر ذلك إلى إطلاق هذه الأسماء على الأماكن والأسواق التي يتمّ العمل فيها، مثل: سوق القَزازين في مدينة الخليل، وسوق القطانين في مدينة القدس.

وجدر الإشارة إلى أنّ ثَمّة طقوساً للتّدريب، بحيث يتمّ تعلّمُ على مراحل عدةٍ، تنتهي بحفلة يُقدّم فيها الحِرَفيّ لمعلّمه في الحِرفة حفلةً فيجيزه بعدها، ويسمح له بممارسة الحرفة، وهذا ما يطلق عليها (حفلة الشّدّ) - الذي استخدم في القرن السابع عشر الميلاديّ- وتكون شرطَ الإجازة للمهنة[42].

أمّا المبرّر الرئيس لتوجّه الحرفيّين إلى الحِرف، إضافةً للحفاظ على التراث والهوية كان بُغية تلبية المتطلبات الحياتية، مثل صناعة الأواني والأدوات من الفُخّار، وسلال القشّ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أدوات الصّيد، خاصّة في مدن السّاحل الفلسطينيّ وتلك الأدوات المتعلّقة بالزراعة كالمحراث، وأدوات الحصاد وجمعه، ولم تخلُ من أدوات الزينة، سواء كانت الزينة الشّخصيّة أو البيتية، أو تلك الأدوات التي لها علاقة بالحُجّاج والرموز الدينية [43]، كما كان هناك ميزات للحِرف والصِّناعات اليدوية، من أهمّها بروز الطّبيعة الخاصّة بالفنّ والإبداع والجمال التي لها علاقة بالثقافة، إبّانَ تلبيتها للطقوس الدينية والاجتماعيّة. وكذلك بساطتها في بعدها عن استخدام التقنيات الحديثة، وعن والتدخّلات الأجنبية، أمّا الأيدي العاملة فقد ذكرت سابقاً أنها تعتمد على العائلة وفئاتٍ اجتماعيةٍ محدودةٍ، لهذا تبتعد عن استخدام الأيدي العاملة الكبيرة ويقتصر العمل فيها على أعدادٍ محدودة [44].

خصائص الصّناعات الحِرفية:

تمتاز الصِّناعات الحِرفية بخصائصَ جعلتها تختلف عن غيرها من حيثُ الانتشارُ والقدرةُ الإنتاجيّةُ والأيدي العاملة، وإسهامها في الدخل القوميّ، فهي صّناعات ذات إنتاج وأجور منخفضة للأسباب التي ذُكرت سابقاً، كما أنّها تعتمد على الأيدي العاملة النسوية في الغالب رغم اتساع مجال العاملين

فيها خلال العقدين الأخيرين، وبالإمكان إنجاز هذا النوع من الصِّناعات في أي مكان، مثل: البيت أو الدكّان، كونها لا تحتاج إلى مساحاتٍ واسعةٍ أو مشاغلَ كبيرةٍ، خاصّة وأنه يغلب عليها الطّابع العائليّ- كما ذكرنا سابقاً- فيعمل بها أبناء الأسرة الواحدة الذين توارثوها عن آبائهم، معتمدين على المواد الخامّ الأولية البسيطة المتوفّرة في الطبيعة المحيطة والبعيدة عن التعقيدات[45]، وتتأثر هذه الحِرف بذوقِ الحِرَفيّ نفسِهِ الذي يصنعها، كذلك تتمتّع بمرونةٍ عاليةٍ من ناحية استخدام الأيدي العاملة.

أنواع الصِّناعات الحِرَفية في فلسطين:

ثَمة العديد من الحِرف في فلسطين اكتسبت وجودها عَبر التاريخ بصورةٍ تراكميةٍ إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، وهي على النّحو الآتي:

1 - صناعة التطريز والأزياء الشّعبية:[46]

تطورت هذه الصِّناعات لتغطية الحاجات المحلّية من الألبسة، سواء كان ذلك للنساء أو للرجال، وأصبحت تُعبّر عن تراثٍ شعبيّ يعكس الهُويةَ الشّعبيةَ لكلّ محافظة على حدّ سواء، كون الأزياء تختلف من مدينة إلى أخرى.

2 - الصِّناعات الخشبية:[47]

على الرّغم من اختلاف الحِرف والصناعات الخشبية وتنوعها في فسطين، إلّا أنّ أكثرها شهرةً هي صناعةُ خشب الزيتون التي تمثل رمزيةً دينيةً، خاصّةً في مدينة بيت لحم والقدس، مثل السّجادات الدينية والمسابح والعديد من التشكيلات الأخرى التي تعتمد على خشب الزيتون بشكل أساسيّ.

3 - صناعة الخزف والزجاج والفُخار:

إنّ صناعة الخزف والزجاج والفُخّار[48]كان أقدمها صناعة الفُخّار ثمّ تبعها الزجاج، ومن ثم الخَزف، وتُعدّ هذه من أقدم الحِرف في فلسطين وبالذات صناعة الزجاج في مدينة الخليل وغزة، ويافا،كان الزجاج يُصدر إلى كل من مصر وسوريا وتركيا والحجاز، حتّى وصل إلى رومانيا في القارة الأوربية زمن الدولة العثمانية، وما زالت صناعة الزجاج مستمرةً إلى وقتنا الحالي في فلسطين، وخاصّة في مدينة الخليل بأشكالٍ مختلقةٍ منذ ما يزيد على ألف عام ماضية.وصناعة الخيزران والشّمع والقشّ والصِّناعات المعدنية. ازدهرت صناعة الزجاج والفُخّار في المناطق القريبة من الرمل ونباتات الأشان الذي يُستعمل موادّ خامّ لصناعة الزجاج، وبخاصّة في مدينة الخليل[49]، فقد اشتهرت

بصناعته، حتى أُطلِق على حيّ كان يقيم فيه الحِرَفيون الذين يعملون في الزجاج(حي القزازين) في البلدة القديمة من المدينة، وكانت صناعات الخليل تسدّ حاجة السّوق المحلّيّ، ويُصَدّرُ إلى الخارج - كما ذكرنا سابقاً-وتحولت صناعة الزجاج إلى الصِّناعات السّياحية لتلبي حاجة السّياح بعد انتشار السّياحة في فلسطين، وخاصّة السّياحة الدينية.

أمّا صناعة الفُخّار، فقد كانت لتغطية احتياجات السّكان من الأدوات التي يستخدمونها، باعتماد الدولاب الذي يدار بالأرجل، ثم تُنقش عليه الزخرفات باليد، ويُسوَّى في أتونٍ قليلِ الغَوْر وتحته توقد نار،[50]ومعظم العاملين في هذا المجال هم من النساء و الأولاد، واشتهرت غزة بتصدير الفُخّار إلى العديد من المدن في بلاد الشّام، مثل شرق الأردن، وحوران في سوريا، وحمل أهل غزة صناعة الفُخّار مع هجرتهم، وأينما حلّوا وبخاصّة بعد الحرب العالمية الأولى نجد أنّ هناك معاملَ في مدينة الخليل، ومدينة الناصرة ونابلس[51] وأُطلق عليه أسماء عدّة منها البلبل حيث أطلق على ابريق الماء الصَغير المصنوع من الفُخّار والكراز على الإبريق متوسّط الحجم، والعسلية على الحجم الكبير، ثمّ الجرّة والزير الذي استُخدم لتخزين مياه الشّرب.

4_ صناعة النسيج والسّجاد اليدويّ:

ظهرت حِرفة النسيج في فلسطين قديماً أيام الكنعانيين الذين ابتكروا صناعة الأقمشة، وعند الحديث عن حِرفة النسيج، فلا بدّ من ذكر الحديث عن الأدوات التي استُخدمت في صناعته، ومنها:

أ. المغزل: يتكون المغزل من عمود خشبيّ، طوله (36-45سم) وتثبت في رأسه خشبة كالمظلّة قطرها (11-12سم) ، تُثبّت في أعلى العمود مسمار حديديّ، يطلق عليه اسم (السّنارة).

ب. النول : وهي عبارة عن آلة لنسج القماش، فقد استخدمت الأنوالُ في فلسطين قبل ما يزيد على خمسة آلاف عام ، وللأنوال أنواع منها: النوال الرأسيّ، والنوال الأرضين والنوال الأفقيّ[52].

مراحل صِّناعة النسيج:

يتمّ إحضار المادة الخام الخاصّة بالنسيج من وبرِ الجِمال، أو صوف الخِراف، أو شعر الماعز، ومن ثَمّ يتم تتولّى النساء والكهول غزلها بالمغازل البدائية، أيّ تحويل الصّوف والوبر إلى خيوط، وبعدها ينسج بالأنوال لتحوّل إلى سُروج للخيل، وبيوت من الشَّعر، وبسط، وعباءات، وسجاجيد، وألعاب ومراجيح للأطفال[53].

من أشهر المدن الفلسطينية في صِّناعة المنسوجات هي مدينة المجدل، كان فيها- قبل النكبة - ما يزيد على (800) آلة نسيج، وتتبعها مدينة الناصرة، وصفد، وبيت لحم، ومجد الكروم، ونابلس، والخليل، بينما تميّزت غزة بصناعة أنواع أخرى من النسيج ذي الجودة العالية التي غالباً ما كانت تُصدَّرُ إلى الخارج. وثَمة طريقتان لصِّناعة النسيج، هما: صناعة الخيط قبل نسجه، والثانية صِّناعة النسيج بعد الحياكة[54].

5-صناعة الجلود والدباغة:

تضمّ صناعة الجلود، الدباغة، وصناعة الأحذية والحقائب والمحفظات والأحزمة والفراء، تتميّز هذه الصِّناعة بأنها غير مخصّصة إلى طبقة معينة، بل يمتهنونها في المدن والأرياف على حدٍّ سواء[55].وتجدر الإشارة إلى أنّ ثّمّة مجموعةً من الصِّناعات الحِرفية الأخرى.

6- صِّناعة الصّابون:

تُعدّ مدينة نابلس من أشهر المدن الفلسطينية في صناعة الصّابون من بقايا زيت الزيتون، وينبغي إعادة تحديث الصناعات القائمة حالياً لعمل صيانة لها من أجل رفع مستوى الجودة والمنافسة، كما أنّ هناك حاجةً للاهتمام بتعدّد أشكال الصّابون المنتَج وأنواعه وأحجامه، وتبرز الأهميّة في إضافة بعض المعطرات على الصّابون والمواد التي تسهم في جذب شريحةٍ كبيرةٍ من المستهلكين، وبالإمكان البحث عن أسواقٍ خارجيةٍ حفاظاً على هذه الحِرفة من الاندثار[56]، وثَمّة العديد من الحرف الأخرى، مثل التطريز على البيض بعد أن يقوموا بثقب البيض بإبرةٍ دقيقةٍ، واستخراج الزلال منها، ويطرزون قشرتها بالإبرة العادية لرسم رسومات وزهور وغيرها، أو تقوم بعض النساء بتطعيم البيض المصنوع من الشّمع بالخرز الأزرق، ثمّ تُلصق عليه صورة دينية، مثل صُور تسبيح، إضافية إلى أعدادٍ كبيرةٍ من الصِّناعات التذكارية الحديثة [57]. مثل: الصّابون النابلسّي التي اشتهرت به مدينة نابلس، ويعتمد على بقايا زيت الزيتون

إنّ وجود الحِرف في فلسطين وبقاءَها مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بوجودعواملَ رئيسةٍ في وجودها واستمرارها مثل الحاجة، فالحاجة أم الاختراع، وإنّ الحاجة هي التي دعت الإنسان إلى التفكير بإنتاج ما يحتاجه من أدوات وأوانٍ بأبسط الوسائل، وأقل التكاليف، مستخدماً المواد الخامّ المتوفّرة لديه في البيئة المحلّية بهدف تحويلها إلى أدوات يُستفاد منها، مثل القشّ والطّين...إلخ[58]

فقد أبدعت المرأة الفلسطينية على مرّ العصور في صناعة هذه الأدوات، فباتت حرفتها الأساسيّة بحيث أقنعت الرجل على العمل فيها بسبب الظّروف الصّعبة التي واجهتها هذه الحِرف والصِّناعات، كما أفضت بالحرفيين والصّناع إلى التكيُّف مع الأوضاع لإيجاد حلول إبداعية لمواجهة الأزمات المحلّية والخارجيّة وتجاوزتها.

تَمّةَ الكثير من المعيقات والمشكلات التي تواجه قطاع الصِّناعة والحِرف في فلسطين منذ نهاية العهد العثمانيّ حتّى يومنا، وتختلف باختلاف الفترة الزمنية، فمشكلة عدم الحماية لهذه المنتجات مثلاً متجذّرة منذ زمن الحكم العثمانيّ حتّى العصر الحالي، مع اختلاف أسباب عدم الحماية في كلّ فترة.

المشكلاتُ والمعيقات التي تواجه الصِّناعات والحِرَف في فلسطين:

من المعيقات الرئيسة التي يُعاني منها قطاع الصِّناعات نُدرة المواد الخام وشحّها منذ الحكم العثمانيّ، قد تعززت هذه المشكلة في الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، كما ساعد في عدم حماية المنتجات قيام قناصل بعض الدول الأجنبية ووكلائهم في البلاد، وبتجارة الاستيراد والتصدير، وهم مُعْفَوْنَ من الضّرائب[59] وفي المقابل كان الحكم العثمانيّ يجني رسوماً ضريبيةً ما بين(2-10 %) من الدخل، الأمر الذي ساعد في ارتفاع التكلفة، في حين كان الاتجاه العام للعائلات الارستقراطية في فلسطين التوجّه أكثر إلى امتلاك الأراضي رغم ماعاناه هؤلاء من غارات البدو المتكررة على الأهالي، والتي منعتهم من استثمار أموالهم في الصِّناعة، ويضاف إلى ما ذُكِر تردّي البنية التحتية، وبخاصّة الطرق والمواصلات والكهرباء[60].

إنّ تآكل الاستثمارات المتراكمة وتعبئة المدّخرات وعدم تحديثها أدى إلى ضعف الإنتاجية واعتمادها على خبرات ذاتية وعائلية غير قابلة للتطور، مما أفضى إلى إرهاق هذا القطاع.

لا شكّ في أنّ الازدواجية والمحاباة التي فرضتها بريطانيا فترة الانتداب في فلسطين حتى عام 1948م ومِنْ بَعدها أصبح الاحتلال الصّهيونيّ لفلسطين المعيق الرئيس لقطاع الصِّناعات والحِرف من خلال السّياسات التي اتبعها، وحذّر من الاستثمار بشكل عام، والاستثمار الصناعيّ بشكلٍ خاصّ أيضاً[61]، وبذلك تكون دولة الاحتلال الإسرائيليّ استجابت لجماعة الضّغط الصّهيونيّ داخلها المطالبة بمنع قيام صناعاتٍ فلسطينية منافسةٍ، وأوجدت حالةً من قلّة رأس المال، وفقدان المواد الخامّ بعد سيطرتها الكاملة على ما نسبته (78 %)

مـن مسـاحة فلسـطين، وعـدم قيامهـا بتطويـر النظـام البنكـيّ، واللجـوء إلى اعتمـاد سياسـة فـرض الضرائـب بنسـبٍ غـير مبّـــررةٍ [62].

أمّـا مـا يتعلّـق بقطـاع الحِـرف في فلسـطين فقـد واجـه أربـع مشـاكل رئيسـةٍ: مـن أهمّهـا: المـواد الخـام، والأيـدي العاملـة، والإنتـاج والتسـويق، علمـاً بـأنّ ضعـف التسـويق المحـلّيّ يُـعدّ مـن أهـمّ مسّـببات اختفـاء الحِـرف وضعفهـا مـع عـدم وجـود مواصفـاتٍ ومقاييـسَ محـددةٍ للجـودة منعـاً للتقليـد، كـلّ ذلـك أفْـضى إلى صعوبـة بالتميـز بـين الصِّناعـات الحِرفيّـة التـي تعتمـدُ عـلى الآلـة وتلـك التـي تعتمـد عـلى الأيـدي العاملـة الماهـرة، وتحصـل عـلى المـواد الخـام مـن خـلال الناتـج المحـلّيّ في البيئـة المحيطـة وتُـعدّ العامـل المشـترك في جميـع الفترات التـي شكّـلت تحديـاً كبـيراً لتطـور الصِّناعـات والحِـرَف هـي الاضطرابـات السّياسـيّة وسياسـة الإقطـاع.

الخاتمة:

يتضـح ممّـا سـبق أنّ هنـاك جهـوداً مكثفـة بذلـت في تأسـيس المناطـق الصِّناعيّـة، وتكلّلـت هـذه الجهـود بوضـع الأنظمـة والقوانـين والحوافـز الناظمـة في السياسـات العامّـة للاسـتثمار. ومـن خـلال المقارنـة تبـيّن أنّ هـذه الأنظمـة الناظمـة والحوافـز تقـلّ عـن مسـتوى الحوافـز والأنظمـة في الـدول التـي نجحـت فيهـا هـذه التجربـة التـي أدت إلى نمـوٍّ اقتصـاديّ [63].

لقـد مـرت الصِّناعـات والحِـرف في فلسـطين بتغـيراتٍ مهنيـةٍ وسياسـيّةٍ أثـرت عـلى تطورهـا التراكمـيّ، وقلّلـت مـن جودتهـا، وجعلـت غالبيتهـا تنحـصر داخـل الأسرة الواحـدة، بـل توارثهـا الأبنـاء عـن الآبـاء.

وقـد كان لضعـف رأس المـال دور رئيـس في تعثّـر الصِّناعـات والحِـرَف ولـولا ارتباطهـا بالرمـوز الدينيـة والهُويـة الفلسـطينية لمـا اسـتطاعت الاسـتمرار خاصـة في ظـلّ اضطرابـاتٍ سياسـيّةٍ قويـةٍ منـذ نهايـة الدولـة العثمانيـة، مـروراً بالانتـداب البريطانـيّ بعـد الحـرب العالميـة الأولى، ووصـولاً إلى الإجـراءات الإسرائيليـة التـي جعلـت مـن الصِّناعـات والحِـرَف الفلسـطينية اسـتهلاكية، إنّ سـيطرة إسرائيـل عـلى الأراضي الفلسـطينية وتحكّمهـا بالمعابـر جعـل تطـور الصِّناعـات والحِـرَف الفلسـطينية مُهمّـــةً صعبـةً للغايـة.

ورغـم محـاولات السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية الاهتمـام بهـذا القطـاع في العقديـن الأخيريـن، إلّا أنّ غيـاب تراكميّـة التطـور عن الصِّناعـات والحِرَف في فلسـطين

جعل من الصّعب الحصول على بياناتٍ شاملةٍ وخاصّةُ في ظلّ حالات الإغلاق في زمن وباء ((Coved 19))، الذي أخّر، بل عطّل دَورانَ عجلِ الصِّناعات والحِرَف، وجميع مناحي الحياة.

ونتيجة لما ذُكر، يوصي الباحث بما يلي:

1. إعداد تسجيل لجميع الصِّناعات والحِرَف بأنواعها.
2. عمل إطارٍ نقابيّ للحِرَف بحيث يكون للصِّناعات.
3. إيجاد بيئة عمل مناسبة ترعاها الحكومة، وتشغيل أيدٍ عاملة مُدربةٍ، وعدم الاقتصار على الإطار الأُسريّ.
4. فتح آفاق تسويق خارجية لتسويق المنتجات الصِّناعيّة والحرَفيّة.
5. إعطاء امتيازاتٍ ضريبيةٍ خاصّةٍ لأصحاب الحِرَف.

ولعمل ما ذُكر يقتضي دعماً حكوميّاً رسميّاً؛ لأنّ الصِّناعات والحِرَف ليست أساس التنمية فقط، بل هي الماضي والحاضر والمستقبل من خلال حفاظها على الهُوية الوطنية.

المصادر والمراجع:

(1) الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، ج1، 2003م:16.

(2) الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين،ج1، 2003م:17.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين،2017م.

(4) عواد، عبد الحافظ، الجغرافيا الإقليمية لمحافظة الخليل، 1997م: 23.

(5) نصر الله، عبد الفتاح، وعواد طاهر، واقع القطاع الصناعي في فلسطين،2004م:9.

(6) السابق نفسه:7.

(7) سورة الرحمن، آية 14-15.

(8) ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، 1984م:399.

(9) حجة، حيدر رمضان حسين، الطاقات المعطلة والمستلبة في قطاع الصناعات التحويلية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين،2016م:12.

(10) السابق نفسه:8.

(11) السابق نفسه:8.

(12) فيكتور، سحاب، الحياة الشعبية في فلسطين، المجلد الرابع، 1990م: 689.

(13) الجندي، إبراهيم رضوان، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية 1922، 1986م: 25.

(14) حجة، حيدر رمضان حسين، الطاقات المعطلة والمستلبة في قطاع الصناعات التحويلية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين،2016م:52.

(15) السفري، عيسى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية،1981م:143.

(16) حجة، حيدر رمضان حسين، الطاقات المعطلة والمستلبة في قطاع الصناعات التحويلية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين،2016م:53.

(17) الجندي، إبراهيم رضوان، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية(1922-1935م)، 1986م:37.

(18) الجندي، إبراهيم رضوان، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية(1922-1935م)، 1986م: 18.

(19) http—info.wafa.ps

(20) نصر الله، عبد الفتاح وطاهر، عواد، واقع القطاع الصِّناعيّ في فلسطين،2004م:12 و حجة، حيدررمضان، الطاقات المعطلة والمستلبة في قطاع الصِّناعات التحويلية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2016م:55.

(21) حجة، حيدر رمضان حسين، الطاقات المعطلة والمستلبة في قطاع الصِّناعات التحويلية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين2016م:56.

(22) حجة، حيدر رمضان حسين، الطاقات المعطلة والمستلبة في قطاع الصناعات التحويلية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2016م:56.

(23) نصر الله، عبد الفتاح وطاهر، عواد، واقع القطاع الصّناعيّ في فلسطين،20014م:2.

(24) أحمد، عوض الله محمد،ضعف القطاعات الإنتاجية الفلسطينية وأثرها على الصّادرات، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2017م: 40.

(25) السابق نفسه:41.

(26) أحمد، عوض الله محمد، ضعف القطاعات الإنتاجية الفلسطينية وأثرها على الصّادرات، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2017م:41.

(27) السابق نفسه: 45.

(28) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاديّ الفلسطينيّ عام 2019م، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2020م،2011م:21.

(29) فيلكير، قطاعات الاقتصاد الفلسطيني،2018م:2.

(30) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاديّ الفلسطينيّ عام 2019م، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2020م،2019م:37.

(31) السابق نفسه:3.

(32) مركز الإحصاء، تقرير نيسان،2020م.

(33) نصر الله، عبد الفتاح وطاهر، عواد، واقع القطاع الصِّناعيّ في فلسطين، 2004م:3.

(34) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2011م: 32، نصر الله، عبد الفتاح وطاهر، عواد، واقع القطاع الصِّناعيّ في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين،2004م: 15.

(35) الجهاز المركزي، 2011م: 32، نصر الله، عبد الفتاح وطاهر، عواد، واقع القطاع الصّناعيّ في فلسطين، (2004م):14.

(36) المؤتمر العلمي الفني الفلسطيني الأول، الحرف اليدوية الشّعبية الفلسطينية، 2009م: 8.

(37) السابق نفسه:9.

(38) الموسوعة، الحرف اليدوية، 2020م:1.

(39) فيكتور، سحاب، الحياة الشّعبية في فلسطين، المجلد الرابع،1990م: 683.

(40) السابق نفسه: 688.

(41) فيكتور، سحاب، الحياة الشّعبية في فلسطين، المجلد الرابع،1990م: 684.

(42) السابق نفسه: 684.

(43) السابق نفسه:683.

(44) 44Takafasa: 2007: 3

(45) حامد، مهند، الصناعات التراثية في الأراضي الفلسطينية فرص وآفاق الاستثمار للصناعات متناهية الصّغر والصّغيرة والمتوسّطة، 2011م:15.

(46) حامد، مهند، الصِّناعات التراثية في الأراضي الفلسطينية فرص وآفاق الاستثمار للصِّناعات متناهية الصّغر والصّغيرة والمتوسّطة،2011م:11

(47) فيكتور، سحاب، الحياة الشّعبية في فلسطين، المجلد الرابع،1990م:683.

(48) حامد، مهند، الصِّناعات التراثية في الأراضي الفلسطينية فرص وآفاق الاستثمار للصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،2011م:32.

(49) السابق نفسه:685.

(50) فيكتور، سحاب، الحياة الشّعبية في فلسطين، المجلد الرابع،1990م:684.

(51) السابق نفسه: 684.

(52) حامد، مهند، الصناعات التراثية في الأراضي الفلسطينية فرص وآفاق الاستثمار للصِّناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،2011م: 52.

(53) فكتور، سحاب، الحياة الشّعبية في فلسطين، المجلد الرابع، 1990م: 689.

(54) بدر، نضال جبريل كاتبة، الحارات العتيقة في مدينة الخليل العريقة (1967-1986م)،2018م:221.

(55) السابق نفسه: 219.

(56) ماس، 2006م: 71.

(57) فيكتور، سحاب، الحياة الشّعبية في فلسطين، المجلد الرابع، 1990م: 688.

(58) المؤتمر العلمي الفني الفلسطيني الأول، الحِرَف اليدوية الشّعبية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا-، رام الله، فلسطين، 2009م:2.

(59) الجندي، إبراهيم رضوان، الصِّناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطانيّ، 1986م: 13.

(60) السابق نفسه: 17.

(61) صبيح، ماجد وآخرون، الاقتصاد الفلسطينيّ،2008م:49.

(62) السابق نفسه:50.

(63) عيطاني، نصر، مدى جذب المناطق الصّناعية للاستثمار،2018م:6.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب والمراجع:

(1) القرآن الكريم

(2) بدر، نضال جبريل كاتبة، الحارات العتيقة في مدينة الخليل العريقة(1967-1987م)،(د.ن)، الخليل، 2018م.

(3) الجندي، إبراهيم رضوان، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية(1922-1935م)، منشورات دار الكرمل، صامد، 1986م.

(4) الجندي، إبراهيم رضوان، الصّناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطانيّ، منشورات عمّان، دار الكرمل، صامد،1986م.

(5) الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، الطبعة الجديدة،ج1، دار الهدى م.ض، كفر قرع (2003م/2002م).

(6) ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، لبنان، 1984م.

(7) السفري، عيسى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، منشورات صلاح الدين-القدس، 1981م.

(8) صبيح، ماجد وآخرون، الاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة – فلسطين،2008م.

(9) عواد، عبد الحافظ، الجغرافيا الإقليمية لمحافظة الخليل، ط1، مطبعة زلوم، الخليل،1997م.

(10) فيكتور، سحاب، الحياة الشعبية في فلسطين، المجلد الرابع، 1990م.

الرســـائل الجامعيـّة:

-1أحمد، عوض الله محمد، ضعف القطاعات الإنتاجية الفلسطينية وأثرها على الصّادرات، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2017م.

-2حجة، حيدر رمضان حسين، الطاقات المعطلة والمستلبة في قطاع الصِّناعات التحويلية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2016م.

الدراسات والأبحاث:

1. عبد الفتاح نصر الله وعواد طاهر، واقع القطاع الصِّناعيّ في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطنيّ، فلسطين،2004م.

التقارير:

(1) الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، أداء الاقتصاد الفلسطينيّ، رام الله، فلسطين، 2011م.

(2) الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، سلطة النقد، أداء الاقتصادي الفلسطينيّ عام 2019م، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2020م، رام الله فلسطين، 2019م.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ، مسح القوى العاملة، آذار2019م، رام الله، فلسطين، 2019م.

(4) حامد، مهند، الصِّناعات التراثية في الأراضي الفلسطينية فرص وآفاق الاستثمار للصِّناعات متناهية الصِّغر والصّغيرة والمتوسّطة، معهد الأبحاث السياسية والاقتصادية(ماس) رام الله، فلسطين، 2011م.

(5) الخالدي، رجا، وآخرون، تنافسية القطاع الخاص الفلسطيني: تحليل من منظور اقتصادي سياسي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، فلسطين، 2017م.

(6) عيطاني، نصر، مدى جذب المناطق الصِّناعية للاستثمار، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينيّ، ماس، رام الله، فلسطين، 2018م.

المؤتـمرات العلميـّـــة:

-1 المؤتمر العلميّ الفنيّ الفلسطينيّ الأول، الحِـرَف اليدوية الشّعبية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطنيّ الفلسطيني- وفا-، رام الله، فلسطين، 2009م.

المواقع الإلكترونيـــــّـة:

(1) http—info.wafa.ps

(2) takafasa: 2007

(3) فلكير، قطاعات الاقتصاد الفلسطيني